ناقشا في الدوحة تثبيت وقف إطلاق النار ودعم السلام وتدفق المساعدات إلى غزة

أمير قطر والرئيس التركي يشهدان توقيع مذكرات تفاهم

صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر والرئيس التركي رجب طيب أردوغان يشهدان التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم (قنا)

الدوحة ـ وكالات: شهد صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال زيارته الدوحة أمس، حيث ترأسا أيضا اجتماع الدورة الحادية عشرة للجنة الاستراتيجية العليا بين قطر وتركيا، في الديوان الأميري.

وقالت وكالة أنباء «قنا» انه تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في صناعة الدفاع بين وزارة الدفاع في قطر وهيئة الصناعات الدفاعية برئاسة الجمهورية التركية، وعلى البيان الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر ووزارة التجارة في تركيا، وكذلك التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون وتبادل الخبرات في مجالات التخطيط التنموي الاستراتيجي المختلفة بين الحكومة القطرية ورئاسة الاستراتيجية والموازنة في الرئاسة التركية.

كما شهد سمو الأمير تميم والرئيس أردوغان التوقيع على البيان المشترك للدورة الحادية عشرة للجنة الاستراتيجية العليا بين قطر وتركيا.

وخلال ترؤسهما اجتماع الدورة الحادية عشرة للجنة الاستراتيجية العليا المشتركة، رحب أمير قطر بالرئيس التركي والوفد المرافق له، متمنيا لهم طيب المقام في قطر، وللعلاقات الاستراتيجية بين البلدين دوام التطور والنماء في شتى مجالات الشراكة بما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين، مشيرا إلى أن اجتماع اللجنة الاستراتيجية العليا الحادي عشر يعبر عن متانة العلاقة بين البلدين، مؤكدا حرصه على تعزيز وتطوير العلاقات إلى آفاق أرحب، بحسب ما نقلت «قنا».

من جانبه، أعرب الرئيس التركي عن شكره وتقديره لأمير قطر على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، مشيرا إلى أن علاقات التعاون الثنائي بين البلدين تشهد تطورا ملحوظا في مختلف المجالات، متطلعا إلى تعزيزها بما يحقق المصالح العليا للشعبين الشقيقين.

وجرى خلال الاجتماع بحث علاقات التعاون الاستراتيجي وسبل تعزيزها وتطويرها في عدة مجالات، لاسيما في مجال الدفاع والتجارة والاستثمار والطاقة وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى مناقشة أبرز القضايا والمستجدات الإقليمية والدولية، وتطورات الأوضاع الراهنة في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصا ما يتعلق بتثبيت وقف إطلاق النار ودعم السلام وتدفق المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

أنباء مصرية

السيسي: الأوضاع في الشرق الأوسط تشهد اضطراباً ومصر تلتزم بسياسة حكيمة تهدف إلى ترسيخ الأمن

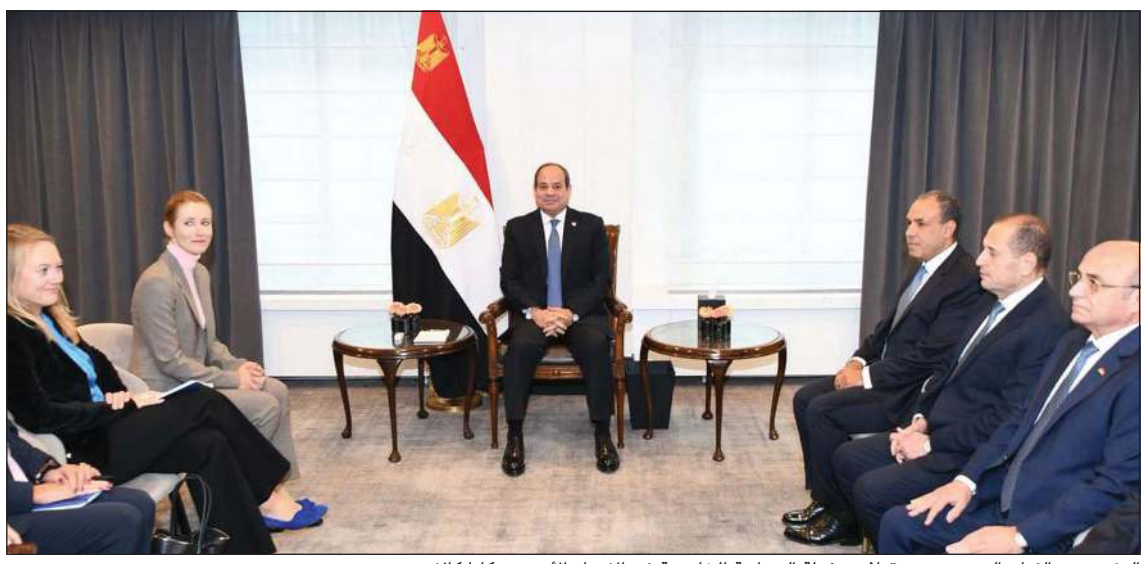

الرئيس عبدالفتاح السيسي مستقبلا مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس

خديجة حمودة

استقبل الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس كايا كالاس، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيسة المفوضية الأوروبية، وذلك بمقر إقامته في العاصمة البلجيكية بروكسل.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي، بأن الرئيس استهل اللقاء بالتعبير عن تقديره للشراكة الاستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي، مؤكدا أهمية تعزيز التشاور والتنسيق بين الجانبين، لاسيما في المجالات السياسية والأمنية، بما يخدم مصالح منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي على حد سواء. وأشار إلى أن الأوضاع في الشرق الأوسط تشهد اضطرابا، وأن مصر تلتزم بسياسة متزنة وحكيمة تهدف إلى ترسيخ الأمن والاستقرار، بعيدا عن المصالح الضيقة، حيث أثبتت السنوات الـ 10 الماضية نجاح النهج المصري.

كما أوضح الرئيس أن أوروبا لم تتأثر بشكل كبير بتداعيات الهجرة غير الشرعية، بفضل الجهود المصرية في هذا المجال.من ناحيتها، أعربت كالاس عن سعادتها بلقاء الرئيس السيسي، مشيدة بالدور الحيوي الذي قامت به مصر في وقف إطلاق النار وتحقيق الاستقرار، ليس فقط في غزة، بل أيضا في السودان وغيرها من الدول التي تشهد أزمات.

وكتبت على حسابها على منصة «اكس»: «معا، نعزز شراكتنا الاستراتيجية لمزيد من الاستثمار والفرص الاقتصادية».

وأضافت: الاتحاد الأوروبي مستعد للعمل مع مصر في جميع القضايا الدولية، بما في ذلك أوكرانيا والشرق الأوسط والسودان وليبيا.

أنباء لبنانية

معلومات لـ «الأنباء»: ملف المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل ممسوك لبنانياً

سلام: لا تراجع عن احتكار الدولة القوة العسكرية

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

لا يزال جو القلق السائد في الأوساط اللبنانية سيد الموقف في ظل التطورات الإقليمية والمحلية المتسارعة، حيث العين على التحذيرات من توسعة العدوان الإسرائيلي، وعلى المساعي الجارية لفكفكة عقد قانون الانتخاب، في ظل الاجماع على عدم تأجيل الانتخابات النيابية عن الموعد المقرر في مايو المقبل.

وعلمت «الأنباء» ان أجواء القصر الجمهوري في بعبدا، تشير إلى إمساك الجانب اللبناني زمام الأمور في ملف المفاوضات غير المباشرة التي اقترحها رئيس الجمهورية العماد جوزف عون مع إسرائيل.

وفي المعلومات أيضا، ان رئيس الجمهورية حاز دعم كل الأطراف المحليين لموقفه، ويواصل اتصالاته الخارجية لدعم الموقف اللبناني، والذي فاجأ الجانب الإسرائيلي الطامح إلى المزيد من قبل لبنان، محددا أطر المفاوضات، بحسب جهات دولية، بمشروع يتعدى تنفيذ وقف إطلاق النار، إلى تكريس منطقة عازلة في الضفة اللبنانية من الحدود، والوصول إلى اتفاقات سلام.

رئيس الجمهورية العماد جوزف عون قال أمام وفد من الأحزاب الشبابية والمنظمات الطلابية في لبنان، زاره في قصر بعبدا وأطلعه على نتائج المؤتمر الوطني لهذه الأحزاب والمنظمات الذي انعقد الشهر الماضي: «شباب لبنان هم من يصنعون مستقبله، وينطلقون من مصالح البلد وليس من مصالحهم الشخصية، وعلينا أن نثبت للخارج من خلالهم أننا بدأنا مسيرة التطور والتقدم».

واستقبل رئيس الجمهورية النواب الموقعين على اقتراح قانون تصويت المغتربين الذين تمنوا عليه أن يطلب من الحكومة «إعداد مشروع قانون معجل وإحالته بمرسوم إلى مجلس النواب، لإصلاح الخلل القائم في موضوع انتخاب اللبنانيين المنتشرين».

رئيس الجمهورية قال للنواب: «اننا مع حق المنتشرين اللبنانيين بأن يكون لهم الدور التشاركي مع اللبنانيين المقيمين في القرار السياسي اللبناني»، مذكرا بكلمته امام أعضاء الجالية اللبنانية في نيويورك بأن لأبناء الانتشار اللبناني دورا كشركاء في القرار السياسي في لبنان من خلال صندوق الاقتراع.

من جهته، شدد رئيس الحكومة نواف سلام على وجوب أن يكون حزب الله حزبا سياسيا فقط بعد نزع سلاحه، مؤكدا أنه «لا تراجع عن احتكار الدولة للقوة العسكرية».

وأضاف سلام في مقابلة مع مجلة «باريس ماتش» الفرنسية: المطلوب اليوم تطبيق كامل لاتفاق وقف إطلاق النار وإسرائيل لا تحترم الاتفاق ولم تنسحب بالكامل من الأراضي اللبنانية ولاتزال تحتجز أسرى لبنانيين واتفاق إطلاق النار يكون بالتطبيق وليس بالكلام فقط.

وفي موضوع الانتخابات النيابية أيضا، شكلت الجلسة العادية للمجلس النيابي والتي عادة تكون من أقصر الجلسات لجهة التجديد للجان النيابية وهيئة مكتب المجلس بشكل روتيني على اعتبار انها موزعة بشكل متوازن على كل الطوائف والأحزاب، مناسبة لحوارات هامشية حول تسوية مقبولة لأزمة قانون انتخاب، على رغم محاولة بعض النواب إخراج الجلسة عن أجوائها الهادئة.

وكان البارز في هذه الحوارات، تلك الخلوة المطولة التي عقدت على منبر رئاسة المجلس بين الرئيس نبيه بري ورئيس كتلة نواب «القوات اللبنانية» جورج عدوان وبينهما نائب رئيس المجلس إلياس بو صعب الذي يقوم بدور في هذا المجال.

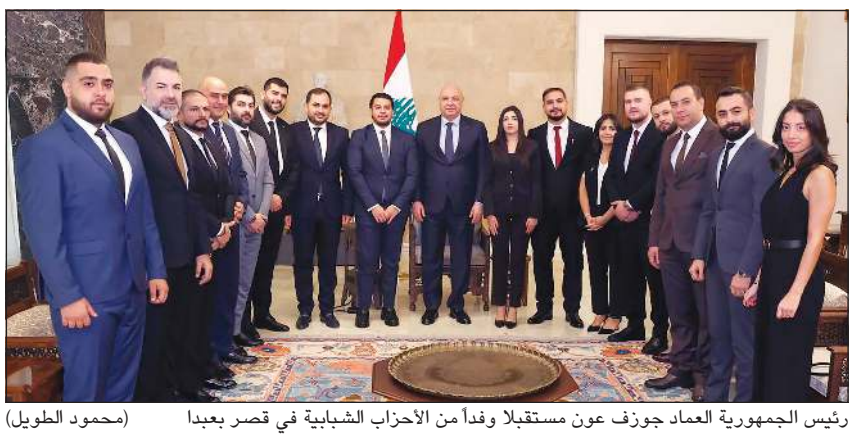

رئيس الجمهورية العماد جوزف عون مستقبلا وفداً من الأحزاب الشبابية في قصر بعبدا (محمود الطويل)

أنباء سورية

غرفة التجارة الأميركية تدعو لإلغاء «قانون قيصر» والاتحاد الأوروبي يشجّع «ولادة سورية الجديدة»

وكالات: دعت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين دول أوروبا، إلى الاضطلاع بدور فعال في دعم سورية الجديدة وإعادة إعمار قطاع غزة.

وأوضحت دير لاين في كلمة خلال جلسة البرلمان الأوروبي أمس نشرتها على منصة إكس، أنه يجب على أوروبا أن تلعب دورا في تشجيع ولادة سورية من جديد.

من جهتها، دعت غرفة التجارة الأميركية إلى إلغاء القانون المعروف بـ«قانون قيصر لحماية المدنيين» في سورية بشكل كامل ودائم، مؤكدة أنه مع سقوط نظام الأسد وتسلم الحكومة السورية الجديدة الحكم لم يعد القانون يحقق هدفه.

وجاء في الرسالة التي وجهها نائب رئيس غرفة التجارة جون مورفي إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي جيم ريش، والعضو البارز في اللجنة السيناتور جين شاهين، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، بريان ماست، والديموقراطي البارز في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب غريغوري ميكس: «بالنيابة عن غرفة التجارة الأميركية، أكتب إليكم لأعبر عن الدعم للجهود المشتركة بين الحزبين لإلغاء قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية لعام 2019 بشكل كامل ودائم».

وأضاف: «نظرا لسقوط نظام الأسد وتشكيل حكومة جديدة في سورية، لم يعد قانون قيصر يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وبينما سن قانون قيصر في الأصل لمحاسبة نظام الأسد على انتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان، فإن هناك صلاحيات وافرة أخرى من العقوبات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف».

وأشار إلى أن عدم إلغاء قانون قيصر سيؤدي إلى تقييد قدرة الشركات الأميركية في الاستثمار والانخراط بالنشاط التجاري في سورية بشكل كبير وحتى مع الإعفاءات والإجراءات التنفيذية الأخيرة من قبل إدارة الرئيس دونالد ترامب فإن دورة التجديد التي تستمر ستة أشهر والتهديد بإعادة فرض العقوبات يخلقان مناخا من عدم اليقين يعيق الاستثمار والتخطيط طويل الأجل.

وأوضحت الرسالة أن الشركات الأميركية تحتاج إلى الوضوح والقدرة على التنبؤ للعمل بفاعلية في أي سوق، والغموض الذي يحيط بمستقبل قانون قيصر يضعها في وضع تنافسي غير موات مقارنة بمنافسينا العالميين، ودون الإلغاء الكامل للقانون ستظل الشركات الأميركية مهمشة، بينما تشكل شركات أخرى مستقبل الاقتصاد السوري.

وختم مورفي رسالته بالقول: «نحث الكونغرس على التحرك بشكل حاسم وإلغاء قانون قيصر بالكامل»، مضيفا ان «القيام بذلك لن يعزز المصالح الاقتصادية الأميركية فحسب، بل سيسهم أيضا في الاستقرار الإقليمي والازدهار طويل الأمد للشعب السوري».

وفي 10 الجاري صوت مجلس الشيوخ الأميركي لصالح إلغاء قانون قيصر كجزء من قانون تفويض الدفاع الوطني، وأحيل القانون إلى مجلس النواب.

«الكنيست» يُصادق «تمهيدياً» على ضم الضفة.. وفانس: نزع سلاح «حماس» مهمة صعبة

عواصم ـ وكالات: أكد نائب الرئيس الأميركي جيه دي فانس أمس وجود تحديات مقبلة فيما يتعلق بنزع سلاح حركة «حماس» وإعادة إعمار غزة، وذلك في إطار اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم برعاية أميركية بين إسرائيل والحركة، فيما صادق الكنيست الاسرائيلي في قراءة تمهيدية على فرض السيادة على الضفة الغربية المحتلة.

وقال فانس، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في القدس، «تنتظرنا مهمة صعبة للغاية، وهي نزع سلاح حركة «حماس» وإعادة بناء غزة، سعيا لتحسين حياة السكان، وأيضا لضمان ألا تعود «حماس» لتشكل تهديدا لأصدقائنا في إسرائيل».

وأشار فانس إلى أن وقف إطلاق النار في غزة الذي توسطت فيه واشنطن قد يمهد الطريق لتحالفات أوسع لإسرائيل في الشرق الأوسط. وتابع «أعتقد أن اتفاق غزة يشكل جزءا حاسما في تفعيل اتفاقيات أبراهام»، في إشارة إلى سلسلة اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية أبرمت في العام 2020.

وأضاف فانس «ما قد يتيحه الاتفاق أيضا هو إنشاء هيكل تحالفات في الشرق الأوسط يكون مستداما وطويل الأمد، ويمنح الناس الصالحين في هذه المنطقة وفي العالم فرصة لأن يمضوا قدما ويتولوا إدارة أمور منطقتهم».

من جهة اخرى، قال مكتب الإعلام الحكومي في قطاع غزة إن 10 من جثامين الأسرى الفلسطينيين التي كانت محتجزة لدى الاحتلال الإسرائيلي دفنت أمس في مقبرة جماعية بدير البلح، مع تأكيد تعرض عدد كبير منهم لتعذيب وانتهاكات بشعة.

وأكد المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة ـ في مؤتمر صحافي ـ دفن جثامين 54 شهيدا فلسطينيا احتجزها الاحتلال الإسرائيلي ولم يتم التعرف إليها، لأن الاحتلال رفض تقديم قوائم رسمية بأسماء الشهداء. وأوضح الثوابتة أن الاحتلال أعاد جثامين الشهداء وعليها آثار تعذيب واضحة. وقال إن الفحوص الرسمية أكدت ارتكاب الاحتلال انتهاكات بشعة في حق الشهداء، وان عددا منهم أعدم شنقا أو بإطلاق النار من قرب، مما يؤكد تنفيذ إعدامات ميدانية متعمدة.

وقال إن الجثامين استوفت المدة المحددة (نحو 5 أيام)، وتم توثيقها وتصويرها مع متعلقاتها قبل دفنها في قبور مرقمة، بعد تعذر التعرف إليها بسبب طمس الملامح من التعذيب. وجدد الثوابتة مطالبة الهيئات الدولية بإرسال وفود لمعاينة الجثامين والتحقيق في الانتهاكات التي استهدفتهم وملاحقة مرتكبي المجازر ومحاسبتهم.

وسلمت قوات الاحتلال أمس دفعة سابعة من جثامين الأسرى الفلسطينيين تضم 30 جثمانا عبر معبر كيسوفيم.

وأفاد مجمع ناصر الطبي بخان يونس بتسلم 195 جثمانا من إسرائيل عبر الصليب الأحمر منذ بدء تنفيذ اتفاق وقف الحرب على غزة في 10 الجاري.

إلى ذلك، صادق الكنيست الاسرائيلي امس بالمناقشة التمهيدية على قانون فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة.

وأوضحت «القناة 12» الاسرائيلية أن مقترح القانون حظي بتأييد 25 صوتا مقابل 24 معارضا.

وفي أول تعليق له على القرار، قال وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير إن «وقت فرض السيادة على الضفة حان الآن».

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أن هيئة (الكنيست) صادقت أيضا على مشروع فرض «سيادة إسرائيل» على مستوطنة (معاليه أدوميم) المقامة على أراضي القدس الذي تقدم به رئيس حزب (يسرائيل بيتنا) افيغدور ليبرمان.

طفلتان تلعبان وسط أنقاض مبانٍ مدمرة في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة (أ.ف.ب)